مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: أداء الصادرات والنمو الاقتصادي في ايران للمدة (1990 - 2003)
اسم الكاتب: د. طه يونس حمادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/942
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 03:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية - جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أداء الصادرات والنمو الاقتصادي في إيران للمدة (1990-٢٠٠٣)

ملخص البحث : **د. طه يونس حمادي** *

هناك علاقة بين اداء الصادرات المعبر عنه بنمو الصادرات واستقرارها والنمو الاقتصادي ، ومشكلة البحث هي ، هل ان هذا الاداء له تاثيرا معنويا على النمو الاقتصادي ؟ ، تهدف هذه الدراسة الى تقدير وتحليل اثر هذا الاداء على النمو الاقتصادي ، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها ، ان اداء الصادرات في ايران لا يحدد نسبة عالية من النمو الاقتصادي ، وليس له تاثيرا معنويا كبيرا على هذا النمو ، وقد استخدم في البحث التحليل الكمي لتفسير العلاقة بين اداء الصادرات و النمو الاقتصادي .

وتضمنت هذه الدراسة ثلاثة مباحث ، تطرق الاول الى الاطار النظري وبعض الدراسات السابقة ، في حين انصراف المبحث الثاني الى توصيف النموذج وكيفية اعداد المتغيرات ومصادر بيانات المتغيرات ، اما المبحث الثالث فقد اختص بتقدير وتحليل اثر اداء الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) . ان النتيجة الاساسية التي توصلت اليها الدراسة جاءت متفقة مع فرضية البحث أي ان اداء الصادرات لم يحدد نسبة عالية من النمو الاقتصادي ولم يكن تاثيره معنويا على هذا النمو .

EXPORT PERFORMANCE & ECONOMIC GROWTH IN IRAN

(1990-2003)

Abstract :

There is relation between export performance , Which means the export growth & export stability with economic growth , The problem of this study is , is there significant effect for export performance on economic growth in Iran & which starts from hypthesis that export performance in Iran neither determine large percentage nor high significant effect of this growth .The study was used quantitative analysis to explain the relation between export performance & economic growth .The study included three sections , the first went to the theoretical frame & previous studies , while the second went to the model specification & to prepare the variables & data resources ,while the third section specialized with estimating & analysis the effect of export performance on economic growth in Iran during the period (1990-2003) .The basic result which the study reached it came acceptable with hypothesis study that means , that the export performance don't determine a high

* استاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل وعضو غير متفرغ في مركز الدراسات الاقليمية- جامعة الموصل .

percentage of economic growth & don't have significant effect on this growth .

المقدمة :

ان الاداء الجيد للصادرات في اية دولة ، يعد مؤشرا مهما للتجارة الدولية لتلك الدولة والاداء الجيد يعني ان الصادرات تنمو بالمعدل المطلوب او المرغوب ، ولا تتعرض الى درجة عالية من عدم الاستقرار ، وتتحدد مشكلة الدراسة ، بـ " هل ان لاداء الصادرات في ايران بوصفها دولة نفطية تاثيرا جوهريا على الاداء الاقتصادي خلال الفترة (1990 – ٢٠٠٣) ، بكلام اخر هل ان لاداء الصادرات تاثيرا معنويا على النمو الاقتصادي في ايران خلال هذه المدة " .

ويهدف البحث الى تقدير وتحليل اثراء اداء الصادرات على النمو الاقتصادي في ايران خلال المدة (1990 – ٢٠٠٣) .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان اداء الصادرات ليس له تأثيرا معنويا على النمو الاقتصادي في ايران خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) .

الاسلوب المستخدم في البحث :

ان الاسلوب المستخدم في البحث هو اسلوب التحليل الكمي ، المتضمن توصيف نموذج اقتصادي قياسي ، قد استندت العلاقة بين متغيراته على الاطار النظري وبعض الدراسات السابقة التي تم عرضها في المبحث الاول لهذا البحث ، لتقدير وتحليل اثر اداء الصادرات على النمو الاقتصادي في ايران خلال الفترة (1990 – ٢٠٠٣) .

ويقع البحث في ثلاثة مباحث ، يتطرق المبحث الاول الى الاطار النظري وبعض الدراسات السابقة ، والذي استهل بتمهيد يوضح المتغيرات التي تعبر عن اداء الصادرات ، في حين ينصرف المبحث الثاني الى توصيف النموذج المعد للتقدير وكيفية اعداد متغيراته ومصادر بيانات هذه المتغيرات ، اما البحث الثالث فقد اختص بتقدير و تحليل اثر اداء الصادرات على النمو الاقتصادي في ايران للمدة (1990 – ٢٠٠٣) ، ثم انتهى البحث بتثبيت بعض الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت اليها الدراسة ، ان النتيجة التي خرجت بها الدراسة هي ان اداء الصادرات لم يكن تاثيره جوهريا على النمو الاقتصادي في ايران خلال مدة الدراسة .

المبحث الاول :

الاطار النظري والعرض المرجعي (الدراسات السابقة) لاداء الصادرات والنمو الاقتصادي :

ان المعيارين المعبرين عن اداء الصادرات التي تم اختيارهما في هذه الدراسة هما : استقرار عوائد الصادرات ، ونمو هذه الصادرات ، وبما انه لا توجد مقاييس متفق عليها من قبل الاقتصاديين لقياس استقرار عوائد الصادرات ، تم اللجوء الى قياس حالة عدم استقرار هذه العوائد للحكم على حالة الاستقرار في عوائد الصادرات ، وعليه فان الاطار النظري لهذه الدراسة سيتضمن ، علاقة عدم استقرار عوائد الصادرات بالنمو الاقتصادي ، ثم علاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي .

ان الامانة العلمية تقتضي ان ننوه الى انه لا يوجد اطار نظري مستقل تحت عنوان اداء الصادرات والنمو الاقتصادي ، بل هناك اطر نظرية لبعض معايير الاداء جاءت تحت عناوين مختلفة ، أي هناك اطارا نظريا لعلاقة عدم استقرار عوائد الصادرات بالنمو الاقتصادي ، واطارا نظريا لعلاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي ، جاءت منفصلة عن بعضها البعض ، وعليه سيتم تناول هذه الأطر النظرية كلا على حدا وكما يلي :

- الاطار النظري لعلاقة عدم استقرار عوائد الصادرات بالنمو الاقتصادي :

ان الاطار النظري لعلاقة عدم استقرار عوائد الصادرات بالنمو الاقتصادي قد جاء متضمنا رأيين متعارضين ، يحاجج الرأي الاول ان لعدم استقرار عوائد الصادرات اثرا ايجابيا في النمو الاقتصادي ، ويسند مؤيدو هذا الرأي على فرضية الدخل الدائم لفريدمان ، وهم يدعون ان عدم استقرار عوائد الصادرات تؤدي الى تقلبات في الدخل ، أي وجود دخل انتقالي كبير ، وان الميل الحدي للادخار من الدخل الانتقالي عال ، بسبب الحاجة الى احتياطات للوصول الى مستويات استهلاك ثابتة اثناء فترة انخفاض مستوى الدخل (Lim,1980,359-364) ، وهذا يعني ان العلاقة بين عدم استقرار عوائد الصادرات والادخار الاجمالي موجبة ، وبالتالي فان العلاقة بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي علاقة موجبة ، لان زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي .

اما انصار الرأي الاخر ، فيرون ان العلاقة سلبية بين عدم استقرار عوائد الصادرات والادخار المحلي ، وعليه ستكون العلاقة سلبية بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي ، وهم يستندون في ذلك الى ان عدم استقرار عوائد الصادرات ، تمثل حالة من اللايقين (Uncertainty) ، او دخل انتقالي من شأنه ان يزيد من كلفة الاستثمار ، الامر

الذي يؤدي الى تثبيط الحافز على الاستثمار ، مما يجعل المدخرين يفقدون المبرر الرئيس لامتناعهم عن الاستهلاك الحالي ، وبالتالي فان ذلك سيؤدي الى تقليل الادخار ، ومن ثم تراجع معدل النمو الاقتصادي .

ويمكن عرض هذه الاراء ضمن اطار نموذج هارود – دومار (Harrod-Domar Model Framework) ، اذ يعتمد نمو الناتج في الاقتصاديات النامية على انتاجية رأس المال ، وعلى نسبة الاستثمار ، اذ يرى انصار فرضية الدخل الدائم، ان عدم استقرار عوائد الصادرات يؤدي الى ميل عال للادخار والى نسب استثمار عالية ومن ثم معدلات نمو اقتصادي عالية ايضا ، في حين ان مؤيدي الفرضية المضادة ، أي اصحاب الحجج الذين يدعون ان لعدم استقرار عوائد الصادرات اثر سلبي على الادخار ، ومن ثم على النمو الاقتصادي ، فيستندون في حججهم على ان عدم استقرار عوائد الصادرات لا يشجع على الادخار ، وبما ان الادخار شرط ضروري للاستثمار ، فان معدل الاستثمار ثم معدل النمو الاقتصادي سيتأثران على نحو سلبي .

نمو الصادرات والنمو الاقتصادي :

احتلت العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي اهمية كبيرة في معظم ادبيات التجارة الدولية ، وعدت الصادرات المفتاح الرئيس لعملية النمو الاقتصادي ، وذلك عن طريق التاثير الايجابي لنمو الصادرات على الهيكل الانتاجي للبلد المصدر فضلا عن الاسهامات المتزايدة للصادرات في الدخل القومي ، فمع ولادة الفكر الاقتصادي للتجاريين الذي يمثل النواة الاولى لتحليلات المدرسة الكلاسيكية التي اعتبرت الصادرات مصدرا اساسيا في زيادة ثروة البلد ، اذ عمل التجاريون دائما على ايجاد فائض للتصدير من اجل توفير فائض للثروة وقد اعتبروا التصدير هو كسب (ربح) للبلد في حين ان الاستيرادات هي خسارة ، وزيادة التصدير سيؤدي الى زيادة قوة ونفوذ الدولة .

لقد وصف ادم سميث (Adam Smith) الصادرات على انها الوسيلة الناجحة والاكثر فاعلية لتوسيع الاسواق مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي ، وبالتالي زيادة معدل تراكم راس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي للبلد (الجومرد والدباغ ، ١٩٩٥ ، ١٦٣) .

وهذا يعني ان الصادرات توفر فرصة اكبر من اجل زيادة الكفاءة الانتاجية وتعمل على زيادة وتعميق التخصص الدولي ، بإنتاج تلك السلع المصدرة ، مما يؤدي الى زيادة تقسيم العمل الدولي والمحلي وزيادة الانتاجية و تحسين نوعيتها بصورة مستمرة ، (Mcpherson , 1966 , 354) .

لكن ديفيد ريكاردو (David Ricardo) اوضح بان الدولة التي تتخصص في انتاج وتصدير السلع ، هي التي سوف تتمكن من انتاجها بكلفة منخفضة نسبيا عن الدول الاخرى ، وبناء على ذلك ستوفر لنفسها القدرة على استيراد السلع التي تتمتع بها دول اخرى بميزة نسبية في انتاجها وتصديرها ، وهذا سيؤدي الى تنشيط التجارة الدولية بشكل كبير بوصفها خطوة لاحقة تؤدي الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي للدول المشاركة في هذه التجارة ، ومن ثم ستزداد الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول في مرحلة لاحقة (Cary , 1970 , 141-175) ، اذ بين (ريكاردو) في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي من خلال مفهوم الميزة النسبية ان لتخصص الدولة في انتاج انواع معينة من السلع والمتاجر بها ستؤثر ايجابيا على الكفاءة الساكنة للاقتصاد الوطني ، الناجمة من اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل يحقق افضل كفاءة في استخدام تلك الموارد ، فضلا عن الاثار الايجابية للتجارة الخارجية المتعلقة بوفورات الحجم (الجومرد ، والدباغ ، ١٩٩٥ ، ١٦٣)، كما ان جون ستيورات مل (J.S. Mill) بين ان زيادة الصادرات ستؤدي الى إحداث تحسينات مهمة في عملية الانتاج وبخاصة في نوعية الانتاج ، من خلال تعميق عملية تقسيم العمل والتخصص في العمل ، والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ، وهذا يؤدي الى تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الابتكارات العلمية وزيادة النمو الاقتصادي ، وهذا يعني زيادة قدرة البلد للحصول على كميات اكبر من السلع المستوردة التي لا يتمتع البلد بميزة في انتاجها (Mcpherson , 1966 , 354-355) .

لقد اعتمد الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون) في نماذجهم لتفسير وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي على تاثير تطور تقنيات ومهارات عنصر العمل الداخل في العملية الانتاجية ، مع توفر اسواق كبيرة خارجية لتصريف المنتجات الفائضة عن حاجة السوق المحلية ، اذ تؤدي آلية هذا التاثير الى رفع معدلات الارباح ، ومن ثم تعمل على زيادة راس المال في البلد ، فضلا عن زيادة الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، الا انه ومع التوسع الكبير في النشاط الفكري الاقتصادي ، اعتقد الاقتصاديون بان هنالك علاقة سببية وثيقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي للبلد ، اذ عدت الصادرات على انها المفتاح الرئيس لتحريك النمو الاقتصادي وزيادته ، لذلك فان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة التحفيز لزيادات في اغلب قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى ، ومن ثم زيادة في النمو الاقتصادي في مرحلة لاحقة .

ان العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي مجالا خصبا لكثير من المناقشات والتحليلات النظرية الجادة ، المختلفة في منطلقاتها احيانا ، والمتباينة في معالجاتها واستنتاجاتها احيانا اخرى ، فقد حاول ايميري (Emery) توضيح العلاقة بين زيادة نمو الصادرات وزيادة

النمو الاقتصادي ، فهو يرى ان الفوائد المباشرة من ارتفاع معدل نمو الصادرات والتي تعمل على تشجيع وتعزيز النمو الاقتصادي تتحدد بما ياتي :

- ان توسيع الصادرات تزيد من العوائد المباشرة التي تؤدي الى زيادة القدرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي .
- ارتفاع معدلات الصادرات عموما تعني بان البلد سيمتلك المال الكافي والضروري للوصول الى مستويات اعلى من الاستيرادات ، وهذه الاستيرادات قد تتضمن سلعا رأسمالية تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي .
- تؤدي تنمية الصادرات الى تركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاكثر كفاءة ، مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي .
- ان المنافسة الدولية تعمل على زيادة الضغط على الصناعات المعدة للتصدير لتقليل تكاليفها وتحسين انتاجها ، وهو امر يترتب عليه زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- زيادة الصادرات تؤدي الى ارتفاع كبير في الانتاجية الحدية لعنصر العمل خاصة لصناعات التصدير ، مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي .
- يستفاد البلد من اقتصاديات الحجم حيث توفر الاسواق العالمية فرص بيع منتجات كثيرة وبكميات كبيرة لا تستطيع السوق المحلية استيعابها ، مما يزيد من توسع الصادرات ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- زيادة الصادرات تمكن البلد من استيعاب التطور التكنولوجي العالمي وبالتالي يؤدي الى تنمية بشرية بشكل سريع ، مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي كخطوة لاحقة .

وهذه العوامل تعمل مع بعضها البعض لتوسيع الصادرات على نحو كبير وتشجيع الاستثمار والاستهلاك ومن ثم رفع معدلات الناتج القومي الاجمالي (GNP) ، (Emery , 1967,470-472) ، أي زيادة النمو الاقتصادي .

العرض المرجعي (الدراسات السابقة) :

يمكن القول انه لا يوجد الكثير من الدراسات حول اداء الصادرات والنمو الاقتصادي بل هناك بعض الدراسات السابقة قد تناولت بعض مؤشرات او معايير الاداء ، ولكن تحت عناوين مختلفة ، أي تناولت عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي ، او نمو الصادرات والنمو الاقتصادي ، أي كل معيار من هذين المعيارين في دراسات منفصلة بعضها عن البعض الاخر ، وعليه سنتناول بعض هذه الدراسات :

اولا : الدراسات السابقة لعلاقة عدم استقرار عوائد الصادرات بالنمو الاقتصادي :

تتبوأ دراسة ماك بين (Mac Bean) عام ١٩٦٦ ، مركز الصدارة من بين الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي ، عندما اختبرت الدراسة المذكورة العلاقة بين هذين المتغيرين في عينة من البلدان النامية ، الا ان هذه الدراسة لم تتمكن من اثبات الاثر السلبي لعدم استقرار عوائد الصادرات في النمو الاقتصادي (Acquah,1972,26) ، بل اثبتت وجود علاقة موجبة بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي ، ثم توالت بعد ذلك الدراسات التجريبية لالقاء المزيد من الضوء على هذه العلاقة ، ومن الدراسات التي عززت النتائج التي حصل عليها ماك بين دراسة كنين وفويفوداس (Kenen & Voivodas,1972,791-804) ، ونودسن وبارنز (Knudsen & Parnes,1972,122-123) ، ولـيم (Lim,1976,311-322)، ويوتوبولص ونوجنت (Yotopoulos & Nugent,1976,365) ، وسافايدس (Savvides,1984,607-614) ، في حين ان دراسة كل من نايا (Naya,1973,629-641) ، وكليزاكوز (Glezakos,1973,670-678) ، ولانسيري (Lanciri,1978,135-152) ، قد اعطت الدليل الذي يعزز وجهة النظر التشاؤمية ، على اية حال ومهما كان شكل العلاقة التي تم الحصول عليها والتي تربط بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي ، فانها علاقة غير مباشرة ، حيث يؤثر عدم استقرار عوائد الصادرات في بعض المتغيرات الوسيطة والتي تؤثر بدورها في عملية النمو الاقتصادي (Lim,1980,360) ، وأحد المتغيرات الوسيطة الذي له علاقة مباشرة مع عدم استقرار عوائد الصادرات هو الادخار ، والدراسات التي ربطت بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي ، قد افترضت ضمنيا وجود علاقة اساسية بين الادخار والنمو الاقتصادي .

بعد ان تم عرض الدراسات السابقة التي اختبرت اثر عدم استقرار عوائد الصادرات في النمو الاقتصادي (المعيار الاول من معايير الاداء) ، من الضروري عرض الدراسات السابقة التي درست العلاقة بين معيار الاداء الثاني ، وهو نمو الصادرات والنمو الاقتصادي .

ثانيا : الدراسات السابقة لعلاقة نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي :

لقد قدم الباحثون الاقتصاديون دراسات تجريبية عديدة اختبروا فيها اثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي ، وسنتطرق الى قسم من هذه الدراسات ، ونبدأ بدراسة ايمري (Emery,1967,485) التي تناول فيها تحليل البيانات المتعلقة بكل من الصادرات والناتج القومي الحقيقي لخمسين بلدا ناميا للمدة (١٩٥٣-١٩٦٣) ومن ثم احتسب متوسط معدل التغير السنوي مع نصيب الفرد من الدخل بعد حسم نمو السكان من معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ، فوجد ان درجة الارتباط بينهما حوالي ٨٢% ، كما بينت الدراسة ان الزيادة في الصادرات بمعدل ٢,٥% يترتب عليها زيادة بمعدل ١% في نصيب الفرد من الناتج القومي .

وأكدت الدراسة المذكورة ان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ترتبط بمعدل مرتفع لنمو الصادرات .

كذلك استخدم كرافس (Kravis,1970,869) معامل الارتباط الرتبي لسبيرمان ، لتوضيح العلاقة بين نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي الاجمالي " GNP " في عدد من البلدان النامية ، للمدة (١٩٥٠-١٩٦٥) ، فوجد ان معامل الارتباط بين تطور الصادرات والزيادة في الناتج القومي الاجمالي حوالي ٥١% .

كما وضع ميكائيلي (Michaely,1977,49-53) ، نموذجا احصائيا مستخدما معامل الارتباط الرتبي لسبيرمان لتوضيح العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية للمدة (١٩٥٠-١٩٧٣) ، فوجد علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج القومي الاجمالي .

قدر بالاسا (Balassa,1978,181-189) ، معامل الارتباط الرتبي لسبيرمان ، لتوضيح العلاقة بين نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي الاجمالي لعدد من البلدان النامية المختارة للمدة (١٩٦٠-١٩٧٣) ، فوجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين المذكورين .

وفي دراسة لمايزلز (Maizels,1970,20) ، عن حالة ثلاثة عشر بلدا ناميا من البلدان التابعة لمنطقة الاسترليني وللمدة (١٩٥٠-١٩٦٢) ، عرض فيها تنبؤات النمو الطبيعي للصادرات في تلك البلدان حتى عام ١٩٧٥ ، فوجد ان الارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي " GDP " في عينة دراسته الى ٥% في عام ١٩٧٠ عن حجمه المتحقق عام ١٩٦٢ يتطلب تحقيق معدل نمو في الصادرات قدره ٠,٣% سنويا .

كما وصف رام (Ram,1980,415-425) نموذجا يتكون من عنصري الانتاج الرئيسيين (العمل ورأس المال) وادخل الصادرات بوصفها متغير اضافي في نموذجه ولعدد من البلدان النامية ، متوسطة ومنخفضة الدخل وللمدة (١٩٦٠-١٩٧٧) فوجد ان لاداء الصادرات دور مهم في نمو الانتاج في عينة دراسته .

ان الدراسة الوحيدة التي تم الحصول عليها والتي ربطت بشكل مباشر بين اداء الصادرات والنمو الاقتصادي ، هي دراسة الباحثين الشابوري وروزن (Shapouri & Rosen,1989,10) ، عندما اختبرت العلاقة بين اداء الصادرات (عدم استقرار عوائد الصادرات ونمو الصادرات) والنمو الاقتصادي في عينة من الدول الافريقية ، والنتائج التي تمخضت عن دراستهما تؤكد وجود علاقة موجبة ومعنوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي ، وعلاقة سلبية ومعنوية بين عدم استقرار عوائد الصادرات والنمو الاقتصادي في معظم دول العينة .

ان دراستنا هذه تختلف عن دراسة الشابوري وروزن في امور عديدة ، منها اختلاف الفترة الزمنية ، وعينة الدراسة ، والطريقة التي احتسبت بها متغيرات اداء الصادرات .

المبحث الثاني :

النموذج وكيفية اعداد متغيراته ومصادر البيانات :

في ضوء الاطار النظري والدراسات السابقة ، ثم وضع نموذج اقتصادي قياسي لتقدير اثر اداء الصادرات على النمو الاقتصادي في ايران للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣) والنموذج هو :

$$ECG = B_0 + B_1\ EXI + B_2\ EXG + U$$

حيث :-

ECG -معدل النمو الاقتصادي .

EXI -عدم استقرار عوائد الصادرات .

EXG -معدل نمو الصادرات .

U - المتغير العشوائي .

B_0 ، B_1 ، B_2 -معلمات النموذج .

اما كيفية اعداد هذه المتغيرات فيمكن توضيح ذلك بما يلي :

- **متغير النمو الاقتصادي (ECG) :**

ان معدل النمو الاقتصادي يمثل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وقد تم الحصول على هذا المتغير من تشرات رسمية ولبعض السنوات ، اما السنوات التي لا تتضمن النمو الاقتصادي ، فقد تم اعدادها من قبلنا من خلال احتساب معدل التغير النسبي السنوي للناتج المحلي الاجمالي GDP المحسوب بالاسعار الثابتة أي :

$$ECG = \frac{GDP_{t+1} - GDP_t}{GDP_t}$$

حيث ان : ECG = معدل النمو الاقتصادي .

GDP_{t+1} = الناتج المحلي الاجمالي للسنة اللاحقة .

GDP_t = الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية .

*** عدم استقرار عوائد الصادرات :** Export Instability (EXI)

لقد تم اعداد هذا المتغير من خلال احتساب متوسط الانحرافات النسبية عن الاتجاه اللوغارتمي . Average Proportional Deviations From a Log Trend ($I_{L.D}$) وهذا المقياس يعرف عدم استقرار عوائد الصادرات بصيغة القيم المطلقة لانحرافات قيمة الصادرات الفعلية عن قيمة الاتجاه المقدر (Sebastian,1988,223) ، وتكوين رقم قياسي صيغته كما يلي :

$$I_{L.D} = \frac{100}{n} \sum D_t$$

$$D_t = \frac{X_t - X^{\wedge}_t}{X^{\wedge}_t}$$

وان $X^{\wedge}_t$ هي المقابل اللوغارتمي لقيم الاتجاه اللوغارتمي الناتج عن تقدير المربعات الصغرى لمتغير الزمن (T) والتي يمكن الحصول عليها من المعادلة التالية :

$$\text{Log } X^{\wedge}_t = \text{Log a} + \text{b T}$$

حيث ان هذا الرقم ($I_{L.D}$) يقيس عدم استقرار عوائد الصادرات ، في حين ان (D_t) تقيس الانحرافات السنوية ، المتضمنة الفرق بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها للصادرات ، وهو مقياس يستخدم في دراسات السلاسل الزمنية لانه يعطي سلسلة من الارقام التي تمثل عدم استقرار عوائد الصادرات .

وهذه الصيغة في احتساب عدم استقرار عوائد الصادرات ، صيغة شائعة الاستخدام من قبل الباحثين على مستوى العالم كونها سهلة التطبيق وعالية الدقة .

- معدل نمو الصادرات : (EXG)

ثم احتساب معدل نمو الصادرات من خلال التغير النسبي السنوي لقيمة الصادرات الفعلية بالاسعار الثابتة وحسب الصيغة التالية :

$$EXG = \frac{X_{t+1} - Xt}{Xt}$$

حيث ان : (EXG) معدل نمو الصادرات .

(X_{t+1}) قيمة الصادرات الفعلية في السنة اللاحقة .

(X_t) قيمة الصادرات الفعلية في السنة الحالية .

اما مصادر بيانات هذه المتغيرات فهي عديدة منها (IMF,1990) و (IMF,1997)، (UNCTAD 1996)، (UNCTAD 2000)، (UNTAD 2003) و (UN. 2001,2002,2003) .

المبحث الثالث :

تقدير وتحليل اثر اداء الصادرات على النمو الاقتصادي في ايران (١٩٩٠-٢٠٠٣) :

لدي تقدير اثر اداء الصادرات على النمو الاقتصادي في ايران للفترة (١٩٩٠ -٢٠٠٣) كانت نتيجة النموذج المقدر كما يلي :

$$GDPG = 3.40 + 5.880\ EXI + 0.003\ EXG$$
$$t^{*} = (7.27)\ (2.46)\ (0.14)$$
$$S_t\ D_{ev} = 0.467\quad 2.3901\quad 0.022$$
$$R_2 = 36\ ,\ D_w = 1.81$$
$$N = 14\ ,\ df_{0.05} = 11\ ,\ t_{\text{الجدولية}} = 1.769$$

يتضح من نتيجة النموذج المقدر ان المتغيرات المستقلة وهي عدم استقرار عوائد الصادرات ونموها واللتان تمثلان اداء الصادرات يحددان 0.36 من التغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي) ، أي ان كل من عدم استقرار عوائد الصادرات ونمو هذه الصادرات يحددان نسبة ٣٦% من التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي في ايران .

وهذا يعني ان اداء الصادرات لا يحدد نسبة عالية من النمو الاقتصادي ، اما عن مدى التاثير المعنوي لكل متغير من هذين المتغيرين ، فيتضح من نتيجة التقدير ان عدم استقرار عوائد الصادرات لها تاثير معنوي على النمو الاقتصادي ، حيث كانت قيمة (t) المحتسبة (٢,٤٦١) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥% درجات حرية قدرها (١١) درجة ، وهذا يعني ان حالة استقرار عوائد الصادرات ليس لها تأثير معنوي في النمو الاقتصادي ، اما نمو هذه الصادرات فكان تاثيرها غير معنوي ، ان الملفت للنظر في هذه النتيجة ان عدم استقرار عوائد الصادرات ، وهي الحالة المعاكسة لاستقرار عوائد الصادرات والتي تمثل حالة الاداء غير المرغوب فيها لم يكن تأثيره سلبيا على النمو الاقتصادي ، بل كان تاثيره موجبا ومعنويا .

وفيما يتعلق بعلاقة اداء الصادرات (عدم استقرار عوائد الصادرات ونموها) بالنمو الاقتصادي ، فتبين من نتيجة التقدير ان هناك علاقة موجبة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وهي نتيجة لا تتعارض مع مضمون النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة التي تم تناولها في المبحث الاول من هذا البحث ولو انها غير معنوية .

اما علاقة عدم استقرار عوائد الصادرات بالنمو الاقتصادي فكانت موجبة وهذه النتيجة جاءت معززة للاراء التي تدعي ان حالة عدم الاستقرار في عوائد الصادرات لا تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي وهو رأي يتفق مع فرضية الدخل الدائم لفريدمان (Friedman).

ويعد توصيف النموذج المقدر توصيفا مقبولا ، في ضوء المعايير القياسية والاحصائية ، اذ لم يشير النموذج الى مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين المتغيرات العشوائية ، عند مقارنة قيمة احصائية (درين – واطسون) (W.D) التي كانت قيمتها المحتسبة ١,٨١ ، مع القيمة الجدولية العليا والدنيا لها ولمتغيرين مستقلين .

كما ان النموذج خال من مشكلة التداخل الخطي المتعدد (Multicolliuearity) بين المتغيرات المستقلة ، ولا يظهر النموذج نسبة عالية للخطأ او الانحراف المعياري (StDev) ما يؤكد جودة التوصيف (Goodness of Fit) .

جدول (١) يبين متغيرات النموذج المستخدم في التقدير.

Time	GDPG	EXG	EXI
1990	4	-0.6	0.00243
1991	3.5	-0.03	-0.01898
1992	6	0.1	0.052177
1993	2.1	-9	-0.04036
1994	0.9	7.5	0.028528
1995	2.9	-5.5	-0.03604
1996	5.5	22	0.160466
1997	3.4	17.9	-0.06411
1998	2	29.4	-0.34679
1999	2.5	33.8	0.019808
2000	5.4	34.8	0.333407
2001*	3.37455	22.3402	-0.0088
2002	3.35818	24.9867	-0.02973
2003	3.34182	27.6333	-0.05307

* قيم تقديرية تم الحصول عليها بموجب معادلة الاتجاه الخطية التالية :

$$X = a + bT$$

حيث تمثل (x) قيمة الصادرات الفعلية .

و(T) الزمن و (a , b) معلمات النموذج .

اما القيم المتنبأ بها للصادرات ($X^{\wedge}_t$) فتم الحصول عليه بموجب معادلة الاتجاه التربيعية (Quadratic) التالية :

$$X^{\wedge}_t = a + B_1T + B_2T^2$$

حيث ان ($X^{\wedge}_t$) القيم المتنبأ بها للصادرات الفعلية .

T = الزمن و a و B_1 و B_2 معلمات النموذج .

هذه المتغيرات تم اعدادها وتقديرها من قبل الباحث . مصادر بيانات المتغيرات تمت الاشارة اليها في المبحث الثاني .

الاستنتاجات والمقترحات :

اولا : الاستنتاجات :

١.وجود علاقة موجبة بين نمو الصادرات بوصفها احد مؤشرات اداء الصادرات والنمو الاقتصادي . وهو استنتاج لا يتعارض مع ما تصرح به النظرية الاقتصادية ، ومعنوية هذا المتغير تتوقف على مدى دور الصادرات ومقدار نموها .

٢.على الرغم من ان استقرار عوائد الصادرات تعد الاداء المطلوب الا ان حالة عدم الاستقرار لم تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، بل كان تاثيرها معنويا في النمو الاقتصادي.

٣.ان اداء الصادرات (نموها واستقرارها) قد لا يكون له تاثيرا معنويا كبيرا على النمو الاقتصادي اذا كانت الدولة من الدول النفطية ، وعضوا في منظمة اوبك (OPEC) وتشكل صادراتها النفطية نسبة مهمة من اجمالي صادراتها ، كون الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، لكل منها حصة شبه ثابتة من الصادرات .

ثانيا : المقترحات :

١.ان العلاقة الموجبة بين الصادرات تحتم على الدول ان تسعى الى تعظم صادراتها من مختلف السلع كون ذلك ضروري لعملية النمو الاقتصادي .

٢.من الضروري ان تعمل الدولة قدر الامكان على استقرار عوائد صادراتها ونموها ، على الرغم من ان عدم استقرار عوائد الصادرات لم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ، ولكن معظم دول العالم النامي ، تفضل نمو اقل مع استقرار اكثر على نمو اعلى وعدم استقرار في عوائد الصادرات .

٣.على الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على سلعة تصديرية واحدة ، مثل النفط وغيرها من السلع ان تعمل جادة وفي ضوء مواردها المتاحة على تنويع صادراتها ، لان ذلك قد يعمل على استقرار عوائد صادراتها .

المصادر حسب تسلسل ورودها في البحث :

1. Lim D. ,(1980), "Income Distribution, Export Instability & Saving Behaviour" Economic Development & Cultural Change Vol. 28, no.2.

٢. د. أثيل عبد الجبار الجومرد ومثنى عبد الرزاق (١٩٩٥) "اثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع اشارة خاصة لتركيا" . تنمية الرافدين ، عدد ٤٦ .

3. Mcpherson , W. (1966) , "The Role of Agricultural Trade in Economic Development" , Journal of Economics , vol. 48 , no. 2 .
4. Cary , A. , (1970) "The Development of Economic Doctrine " law & Brydone press , London .
5. Emery , R. , (1967) "The Relation of Export & Economic Growth" Kyklos , vol. 20 , no. 1 .
6. Acquah , P. , (1972) "Macroeconometric Analysis of Export Instability in Economic Growth : The Case Study of Ghanna & the World Cacoa Market " Ph. D. Thesis in Economics , University of Pennsylvania .
7. Kenen , P. & Voivodas , C. "Export Instability & Economic Growth" Kyklos , vol. 25, no. 4 .
8. Knudsen , O. & Parnes , A. (1976) "Trade Instability & Economic Development , An Empirical Study" Journal of Development Studies , vol. 13 .
9. Lim , D. (1976) , "Export Instability & Economic growth : A Return to Fundamentals" Oxford Bulletn of Economics & Statistics . vol. 38, no. 4 .
10. Yotopoulos , P. & Nugent , J. (1976) , "Economic Development" New York , Harper & Row .
11. Savvides , A. (1984) , "Export Instability & Economic growth : Some New Evidence" , Economic Development & Cultural Change , vol. 32 , no. 3 .
12. Naya , S. (1973) , "Fluctuations in Export Earnings & Economic Patterns of Asian Countries" , Economic Development & Cultural Change , vol. 21 .
13. Glezakos , C. (1973) , "Export Instability & Economic Growth : A Statistical Verification" , Economic Development & Cultural Change , vol. 21, no. 4 .

14. Lanciri , E. (1978) , “Export Instability & Economic Development: A Reappraisal ” Banca Nazionale Del Lavoro Quarterly Review . vol. 31 , no. 125 .
15. Shapouri, S. & Rosen , S. (1989) , “Export Performance in Africa”, USA Department of Agricultural Economics Research Service . Agricultural & Trade Analysis Division New York .
16. Kravis , I. (1970) , “Trade as Handmaiden of Growth” , the Economic Journal .
17. Michaely, M. (1977) , “Export & Growth : An Empirical Investigation ” , Journal of Development Economics , vol. 4 .
18. Balassa , B. (1978) , “Export & Economic ” , Journal of Development Economics , vol. 5 .
19. Ram , R. (1985) , “Export & Economic Growth Some Additional Evidence ”, Economic Development & cultural change , vol. 33 , no.2.
20. Sebastian, A. (1988) , “Anew Approach to the Relationship Between Export Instability & Economic Development ”, Economic Development & cultural change , vol. 38 , no.2 .
21. International Monetary Fund (1990) , International Financial Statistics .
22. International Monetary Fund (1997) , “International Financial Statistics” .
23. UNCTAD (1996) “Handbook of International Trade & Development Statistics ” .
24. UNCTAD (2000) , “Handbook of International Trade & Development Statistics ” , New York .
25. UNCTAD (2003) , “Handbook of International Trade & Development Statistics ” , New York .
26. UN , (2001) , “World Statistics Pocket Book ” , New York .
27. UN , (2002) ,” International Trade Statistics Yearbook ” , New York .
28. UN , (2000) , “Statistical Yearbook” , New York .